بدران، آمنة، والجعفري، محمود، مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية 1 (3): 77 - 62، 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:62-77

المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس
الأسباب، والتّحدّيات، وسُبُلُ إعادة تشغيلها*[1]

آمنة بدران | محمود الجعفري

الملخص

يتناول هذا البحث واقع المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس بهدف حصرها، والتّعرّف على أسباب إغلاقها، والتّحديات الّتي تقف عقبةً في وجه إعادة تشغيلها، ومن ثّم طرح توصيات عمليّة؛ لإعادة تشغيلها وفق رؤية فلسطينيّة للمدينة العاصمة - المركز السّياسّي والثّقافّي والسّياحيّ والتّجاريّ والخدماتيّ. يستخدم البحث منهجيّة البحث الوصفي التحليلي في هذه الدّراسة بالإعتماد على المسح الشّامل للمحلّات التّجاريّة العاملة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة . خلص البحث إلى أنّ الأسباب عّدة، منها ما هو سياسيّ مرتبط بسياسات الاحتلال الاسرائيليّ ومنها ما هو مرتبط بالأداء الفلسطينيّ، ومنها ما هو اقتصاديّ واجتماعيّ. وقد تبيّن من خلال المسح الميدانيّ**، انّ نسبة ٢٩,١٪ من محلّات البلدة القديمة من القدس مغلقة، وأنّ إعادة تشغيلها يحتاج إلى إرادة جماعيّة فلسطينيّة، تقوم على التّخطيط الشّموليّ، والتّنفيذ المنظّم والتّكامليّ بين الفاعلين في القطاعات المختلفة. كما تبيّن أنّ من الضّروريّ تحديث أشكال النّشاط التّجاريّ وتنويعه لمواكبة حاجات المستهلك المحلّيّ والوطنيّ والسيّاحّي، وتأهيل العاملين في هذا القطاع حسب التّخصّص بما يتلاءم مع بيئة العمل في القدس المحتلّة.

الكلمات المفتاحية : القدس، البلدة القديمة، الاحتلال الاسرائيلي، المحلات المغلقة ، تجارة التجزئة، محددات التسوق، الصمود المقاوم.

Closed Shops in the Old City of Jerusalem:
Causes, Challenges and Ways to Re-operate

Abstract

This research examines the closed shops problem in the Old City of Jerusalem. It aims to identify the reasons behind the continuous and permanent closure of more than one third of shops in the Old City of Jerusalem. It examines their closure, and the challenges that stand in the way of their re-operation. Then it puts forward practical recommendations to re-operate them according to a Palestinian vision for the capital city - the political, cultural, tourist, commercial and service center. The research uses the descriptive analytical approach and adopts the field survey tool. The research concluded that there are many reasons behind closing shops in the Old City of Jerusalem, some of which are political, related to the policies of the Israeli occupation, some are related to Palestinian performance, and some are economic and social. It was found through the field survey that %29.1 of the stores in the Old City of Jerusalem are closed, and that their re-operation requires a collective Palestinian will, based on comprehensive planning, and the orderly and integrated implementation by the different actors in the various sectors. It was also found that it is necessary to modernize and diversify the forms of commercial activity in order to meet the needs of the local, national and tourist consumers, and to qualify workers in this sector according to specialization and in line with the work environment in occupied Jerusalem.

Keywords: Jerusalem, Old City, Israeli occupation, closed shops, retail trade, marketing determinants, steadfastness.

د. آمنة بدران، أستاذ مساعد في العلوم السياسية, كلية القدس بارد, جامعة القدس، للمراسلة: ambadran@staff.alquds.edu.
د. محمود الجعفري، أستاذ دكتور في الاقتصاد في جامعة القدس، للمراسلة: mjafari@staff.alquds.edu.

* تم تطوير هذه المقالة من دراسة تفصيلية « المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس «الأسباب، والتّحدّيات، وسُبُلُ إعادة تشغيلها» صدرت عن معهد القدس للدراسات والابحاث التابع لجامعة القدس ، عام ٢٠٢٠.

**ساعد باجراء المسح الميداني كل من ولاء ابو عصب ورشا العلمي تحت إشراف الباحثين.

مقدمة

عند البحث في ظاهرة المحلّات التجارية المغلقة في البلدة القديمة من القدس المحتلّة، فإنّ موضوع البحث هذا يلامس قضايا جوهريّة عدّة، تتعلّق بقضيّة القدس والصّراع فيها وعليها. لذلك، فإنّه لا يمكن عزل هذه الظّاهرة عن واقع المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ورؤية دولة الاحتلال لها، والسّياسات الّتي تمارسها لتحقيق رؤيتها. كما أنّه لا يمكن تجاهل التّغيّرات التي طرأت من النّواحي الاجتماعيّة والاقتصادية داخل المجتمع المقدسيّ، ناهيك عن محدودية الدّور الاقتصادي والمالي الّذي تلعبه منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في دعم الحركة التجارية في القدس الشّرقيّة (MAS, ٢٠١٩؛ UNCTAD, ٢٠١٣) .وقد تمّ دراسة الظّاهرة من خلال رصد الأسباب والتّحدياّت، ومن ثم تقديم توصيات بهدف إيجاد حلول عمليّة لمعالجة الظّاهرة نظرا لخطورتها على حاضر الوجود والهويّة الفلسطينيّة للمدينة ومستقبلهما.

ويتوقف سير وأداء الأوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس المحتلّة، على الآليات الممنهجة للسّياسات الإسرائيلية الّتي تستهدف تحقيق الرّؤية الإسرائيليّة، في إطار مبدأ أنّ القدس هي (العاصمة الموحّدة والأبديّة لدولة الاحتلال الإسرائيليّ) حيث تقوم الرّؤية الإسرائيليّة على أسس أرستها خطّة ٢٠٢٠ وخطة ماروم، ثم خطة ٢٠٥٠، والّتي تسعى إلى تضخيم عدد اليهود وتقليل عدد الفلسطينين من خلال عمليّات الاستيطان الاستعماريّ والتّهجير ونزع الملكيّة. وتركز الخطط الثّلاث على تنمية ثلاثة محاور هي السّياحة، والتّعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات المتقدّمة (عرفة، ٢٠١٧، ص ص. ١-٧).

و في ظل غياب رؤية استراتيجيّة فلسطينيّة واضحة، وإن كان هناك محاولات لتعزيز صمود المقدسيين ضمن ما هو متاح (غيث، ٢٠١٩) ، إلّا أنّه لم تجرِ متابعة هذه الخطط من النّاحية العمليّة (أبو عرام، ٢٠١٩). وفي ظلّ تعّدد المرجعيّات في القدس، فقد صعب التّنسيق بينها، وتمّ تهميش بعضها ، و(إعداد خطط تنموية، لم يعمل بها) (قريع، ٢٠١٩). وكان لتعزيز مكانة مدينة رام الله كمركز سياسي واقتصاديّ وثقافيّ على حساب مركزيّة القدس، أثار سلبيّة عزّزت من شعور المقدسيين بالإقصاء والعزلة عن محيطهم الفلسطينيّ (الحسينيّ، ٢٠١٩).

مشكلة الدراسة: المحلّات التجارية المغلقة في البلدة القديمة من القدس

تعاني الحركة التجارية في القدس المحتلة بشكل عام والبلدة القديمة منها، من عديد من القيود الاقتصادية والمالية والسياسية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من سنة إلى أخرى، والتي يتراكم تأثيرها على أداء الاقتصاد المقدسي. ويتمثل ذلك في التزايد المستمر لعدد المحلات المغلقة في البلدة القديمة من القدس. إلا أن تزايد عدد المحلات التجارية المغلقة في السنوات الأخيرة قد شكل ظاهرة مقلقة للجهات المعنية بالاقتصاد المقدسي، خصوصاً بعد بناء جدار الفصل العنصري، حيث عزلت القدس عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، وأصبحت حركة الأفراد والسلع من الضفة الغربية إلى القدس تخضع للقيود الإسرائيلية، وتراجع تسوق الفلسطينيين من القدس بشكل واضح، وتوقفت حركة النقل من الباصات والسيارات، الأمر الذي ترتب عليه ضعف وتآكل العلاقات التجارية بين القدس ومحيطها الفلسطيني Eljafari (٢٠١٩؛ UNCTAD, ٢٠١٣) وترتبط هويّة القدس اليوم بصمود سكّانها الفلسطينيين، وصمود مؤسّساتهم، خصوصاً محلّاتهم التّجاريّة الّتي توفّر فرص العمل في وجه عمليّة التّهجير والتّهويد. ولذلك، كان لا بدّ من رصد ظاهرة إغلاق المحلّات التّجاريّة والتّعرّف على أسبابها ودوافعها ميدانيّاً، ودراسة الواقع كما هو، ومن ثمّ العمل مع الجهات والقطاعات الفاعلة في القدس الشّرقيّة لبناء تصوّر؛ لإعادة فتح هذه المحلّات ،وفي أيّ مجالات من أنشطة تجاريّة جديدة، تستجيب لاحتياجات المقدسيين في المقام الأول والجمهور الفلسطينّي بشكل عام ضمن رؤية جديدة للمدينة (عاصمة، ومركز دينّي، وتجاريّ وثقافيّ، وسياسيّ).

وقد تمّ رصد المحلّات المغلقة وفق تصنيف الأحياء في البلدة القديمة - وهنا كان من الضّروري الإشارة إلى أنّ اعتماد هذا التّقسيم قد تمّ لغايات البحث، مع التّأكيد على وحدة البلدة القديمة ورفض تجزأتها على أساس دينيّ أو سياسيّ[1]. وهذه التصنيفات متعارف عليها بين أبناء القدس، ويتقاطع ذلك بشكل نسبّي أو جزئّي مع تصنيفات الغرفة التّجاريّة ودليل القدس لعام ٢٠٠٩ (بدرية، ٢٠١٣)[2].

وقد تمّ القيام بالمسوح الميدانية والمقابلات، خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ في الأحياء المختلفة، والجدول التالي يبين عدد المحلّات الكلّيّ في البلدة القديمة من القدس، وعدد المحلّات المغلقة.

الحيّ	العدد الكلّيّ للمحلاّت في كلّ حيّ	المحلاّت المغلقة في كلّ حيّ	النّسبة المئويّة
الإسلاميّ	1318	412	%31.2
المسيحيّ	683	167	%24.4
الأرمنيّ	74	26	%35.1
العدد الكلّيّ	2075	605	%29.1

جدول رقم (١): عدد المحلّات الكلّيّ في البلدة القديمة من القدس، وعدد المحلّات المغلقة منها

المصدر:تم الحصول على عدد المحلات التجارية التي تعمل أثناء إجراء المسوح للمحلات المغلقة منها.

وتشير هذه المعطيات إلى تراجع الأداء الاقتصاديّ في القدس، وهذا ما سنتناوله في الجزء الآتي من هذه الدّراسة كأساس لتحليل ظاهرة إغلاق المحلّات التّجاريّة في البلده القديمة من القدس.

أهداف الدراسة

يتمثّل الهدف الرّئيس لهذه الدّراسة في تحليل الأسباب الّتي تقف وراء تزايد أعداد المحلّات التّجاريّة المغلقة في البلدة القديمة من القدس، أمّا الأهداف المحدّدة لهذه الدّراسة فتتمثّل فيما يأتي:

١. تحديد الأسباب الاقتصاديّة والتّسويقيّة.

٢. تحديد العوامل الاجتماعيّة.

٣. تحديد الأسباب السياسيّة والأمنية التي ترتبط بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تفرضها على بيئة الأعمال والاقتصاد في القدس.

٤. التّقدّم بآليات لإعادة فتح المحلّات التّجاريّة في البلدة القديمة، وتعزيز إدارة المحلّات المهدّدة بالإغلاق.

منهجيّة الدراسة

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي الّذي يسعى لإيجاد حلول للظاهرة قيد الدراسة، ولقد اعتمدت منهجيّة التّحليل الوصفي في هذه الدّراسة على المسح[3] الشّامل للمحلات التّجاريّة العاملة في البلدة القديمة من القدس. وقد تضمّن المسح للمحلّات المغلقة تبيان أسباب الإغلاق لكلّ محلّ سواء أكانت أسبابًا ماليّة، أو اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، أو سياسيّة أو أمنيّة. ويستند هذا الأسلوب على الأخذ بعين الاعتبار رؤية أصحاب المحلات للوضع الاقتصاديّ والتّجاريّ في البلدة القديمة بشكل خاصّ والقدس الشّرقيّة بشكل عام؛ لتعزيز الوضع التنافسي الحالي والمستقبليّ لهذه المحلّات.

لقد تمّ الحصول على البيانات الثّانويّة من النشرات الإحصائيّة والتّقارير المحلّيّة (الجهاز المركزي للإحصاء) والدّوليّة الّتي صدرت حول بيئة الأعمال والاقتصاد المقدسيّة. أمّا بالنّسبة للبيانات الأوّليّة فقد تمّ الحصول عليها من المصادر الآتية:

أ- المقابلات الهيكليّة: أجريت مع شخصيّات رائدة في قطاع التّجارة الدّاخليّة في عامي ٢٠١٨ - ٢٠١٩، ونوقش معهم العديد من المحاور المتعلّقة بمجال عملهم. وبينما وجد التّماثل الكبير في وجهات نظر الّذين تمّت مقابلتهم فقد ظهرت بعض الاختلافات أيضًا.

ب- المجموعات البؤريّة أو مجموعات الاهتمام المشترك: استخدمت كأداة مكمّلة للمقابلات الهيكليّة للحصول على البيانات الأوليّة. وفي هذا الإطار عقدت جلستان تراوح عدد الحضور في كلّ منها بين ١٣-١٥ شخصاً؛ لمناقشة رؤية لتجارة التجزئة في المدينة المقدسة، وتطوير استراتيجيّات لتحقيق أهداف محدّدة منبثقة عن توجّهات القطاعات المختلفة الفاعلة في القدس، بحيث يتمّ إعادة فتح المحلّات المغلقة لتلبية هذه التوجهات، وبما يخدم الرّؤية الفلسطينيّة للمدينة: كعاصمة، ومركز سياحيّ وثقافيّ وتجاريّ.

ج- اعتمد البحث على إجراء مسحٍ شامل للمحلات التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس من خلال الفحص الميدانيّ، ولقاء التّجّار لتحديد أسباب اغلاق المحلّات، وبعدها تمّ تحليل البيانات الّتي جرى جمعها من خلال ورشات المجموعات البؤريّة مع ممثّلي الفعاليّات والقطاعات الّتي تعمل و/أو على صلة بالحركة التّجاريّة في القدس.

فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على الفرضيّات التالية:

- هناك علاقة مباشرة بين سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيليّ، وتزايد عدد المحلّات التّجاريّة المغلقة.

- هناك علاقة مباشرة بين تراجع المستوى المعيشي لدى المقدسيين، وتزايد عدد المحلّات المغلقة.

- هناك علاقة بين فقدان القدس لمركزيتها منذ توقيع اتّفاق أوسلو ١٩٩٣ وإهمال السلطة الوطنية الفلسطينيّة لها، والّذي يبدو جلّيا في عدم تطوير رؤية لها كعاصمة مستقبليّة، وعدم تطوير استراتيجيّات لدعم صمود مواطنيها ومنهم تجارها، الأمر الّذي أضعف اقتصادها، وقاد إلى إغلاق العديد من المحلّات التّجاريّة. إن لسياسات وإجراءات الاحتلال تأثير سلبي على كافة مناحي الحياة كافة والتي تستهدف تهويد المدينة وفرض أمر واقع جديد يعكس موازين القوى الحاليّة. وهو الأمر الّذي أنتج تحدّيات تفوق إمكانات السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولكن ليس بالضّرورة أن تمنعها من دعم صمود المقدسيين (غيث، ٢٠١٩).

- في ظل التّفوّق الإسرائيليّ النّوعيّ، يتراجع الوجود والنّفوذ الفلسطيني.

- إن ضعف الأداء الفلسطينيّ الرّسميّ لأسباب عدة، منها تعدّد المرجعيّات، وضعف الميزانيات المخصّصة للقدس، وضعف التنسيق بين الجهات والقطاعات العاملة في القدس (قُريع، ٢٠١٩)، سيكون له تأثير سلبي على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والتجارية في القدس.

- لم يكن لخطط التنمية التي صدرت عن وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية في رام الله ومن وزارة الاقتصاد الوطنّي، دور في الحد من تراجع الحركة التجارية في القدس وتقديم الدّعم لمنشآت القدس ومنها المحلات التّجاريّة (أبو عرام، ٢٠١٩).

المؤشّرات الاقتصادية الرّئيسة للاقتصاد المقدسيّ

يبدو أنّ حالة الرّكود الّتي تعاني منها الأسواق التّجاريّة في مدينة القدس بشكل عام وفي البلدة القديمة من المدينة بشكل خاصّ، كانت وما زالت من أهمّ المؤشّرات التي تعكس التّراجع والتّآكل المستمرّ في نموّ اقتصاد القدس الشّرقيّة، وقد انعكس تزايد عدد المحلّات المغلقة والمهدّدة بالإغلاق في القدس الشّرقيّة داخل الجدار، الأمر الّذي زاد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيليّ في توليد الدّخل، وتحوّل العديد من أصحاب المحلّات إلى العمل بأجر بعد أن تراجعت القدرة الاستيعابيّة للاقتصاد المقدسيّ، والّذي تمثّل

في ضعفه في إيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة نسبة العاملين من المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيليّ، وتراجع عدد المنشآت العاملة داخل الجدار خصوصاً تلك الّتي تعمل في مجال تجارتي الجملة والتّجزئة، كما انعكس الرّكود في الحركة التّجاريّة على القطاعات الاقتصاديّة الأخرى من حيث الإسهام في الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وإيجاد فرص العمل خصوصاً في قطاعات الزّراعة والصّناعة والإسكان والبناء والنّقل والتّخزين. وسنتناول في هذه المقدّمة من الدّراسة تطوّر المؤشّرات الاقتصاديّة في مدينة القدس خصوصًا في البلدة القديمة؛ لتحليل البيئة الاقتصاديّة والتّجاريّة، ومدى التّرابط والتّداخل بينهما (الجعفريّ، ٢٠١٩، ص ص. ٦-١١). تشير البيانات المتوفّرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٩ حول القدس الشّرقيّة داخل الجدار، إلى أنّ النّاتج المحلّيّ المقدسيّ، قد وصل إلى ١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٧ لينمو بمعّدل يقلّ عن ٣٪ منذ عام ٢٠١٢ الّذي لم يتجاوز معدّله السّنويّ خلال تلك الفترة المليار دولار بالأسعار الجارية. وقد ترتّب على هذا النّمو البطيء في النّاتج المحلّيّ المقدسّي تراجع أهّميّته بالنّسبة للاقتصاد الفلسطينّي، فبعد أن كانت إسهامته تزيد عن ١٥٪ في النّاتج المحلّيّ الاجماليّ الفلسطينيّ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ انخفضت تلك النّسبة إلى أقلّ من ٨٪ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ (كتاب القدس الإحصائّي السنويّ، ٢٠٢٢، ص ص. ١٣٤-١٣٧). يلاحظ من البيانات المتوفّرة من الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ والّتي تظهر في كتاب القدس السّنويّ أنّ إسهامات قطاعات الزّراعة والصّناعة والبناء والإسكان في النّاتج المحلّيّ المقدسيّ قد تراجعت من ٢٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢١٪ مع نهاية عام ٢٠١٦، ليصبح الاقتصاد المقدسيّ معتمداً بشكل أساسيّ على القطاعات الخدميّة مثل تجارتي الجملة والتّجزئة، وتصليح السّيّارات وخدمات السّياحة، والتّعليم، والعمل الاجتماعيّ، لتصل إسهامات تلك القطاعات إلى ٨٠٪ في النّاتج المحلّيّ المقدسيّ (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٣٤-١٣٧).

وبالرّغم من أهمّيّة إسهام تجارتي الجملة والتّجزئة في النّاتج المحلّيّ الإجماليّ، إلّا أنّ التّوسّع في عدد المنشآت في هذا القطاع خارج الجدار كانت على حساب المنشآت الّتي تغلق داخل الجدار، خصوصا في البلدة القديمة؛ فقد تضاعف عدد العاملين في مجال التّجارة الدّاخليّة من ٢٦٠٠ عامل في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٥ آلاف عامل عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٧٥٪، وكان هذا في الوقت الّذي زادت فيه نسبة المحلّات المغلقة في البلدة القديمة (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٣٤-١٣٧؛ بدران، ٢٠١٧).

كان قطاع تجارتي الجملة والتّجزئة -وما زال- من أهمّ قطاعات الاقتصاد المقدسيّ، وقد بلغت إسهاماته ٣٥٪ من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ، خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وقد وصل معدّل النّاتج المحلّيّ لهذا القطاع ٣٥٠ مليون دولار خلال تلك الفترة، ولذلك، فإنّ أيّ تحسّن في أداء هذا القطاع سيكون له الأثر المباشر والإيجابيّ على الاقتصاد المقدسيّ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٣٤-١٣٧).

يرتبط بأنشطة تجارة التّجزئة وتجارة الجملة محلّات بيع المركبات وصيانتها وبيع الوقود. ويقّدر عدد المنشآت العاملة في مجال التّجارة الدّاخليّة حوالي ٦٠٪ من عدد المنشآت الاقتصاديّة العاملة في القدس الشّرقيّة (كتاب القدس الاحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٢٧-١٣٢).وكانت تجارة التّجزئة من أهمّ مكوّناتها. ويشكّل عدد محلّات بيع التّجزئة ٩٠٪ من مجموع منشآت التّجارة الدّاخليّة التي تعمل داخل الجدار. وقد وصل عدد المؤسّسات العاملة في قطاع التّجارة الدّاخليّة (التجزئة والجملة) داخل الجدار في القدس الشّرقيّة إلى ١٥١٣، وتصل مشاركة تجارة التّجزئة إلى ٧٥٪ من القيمة المضافة لقطاع التّجارة الدّاخليّة، وقد بلغ معّدل القيمة المضافة لتجارة التّجزئة حوالي ٢٨٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٢٧- ١٣٢، وتقرير UNCTAD، ٢٠١٣، ص ص. ١٣-١٥).

أمّا بالنّسبة لعدد العاملين في قطاع التّجارة الدّاخليّة، فقد اتّجه إلى الانخفاض من ٨٠٠٠ عام ٢٠١٤ إلى أقل من ٧٠٠٠ عام ٢٠١٥، وإلى أقّل من ٦٠٠٠ عام ٢٠١٧. كما ينطبق الشّيء نفسه على تراجع في تعويضات العاملين الّتي انخفضت من ٧٦ مليون دولار إلى أقلّ من ٤٤ مليون دولار عام ٢٠١٥ (كتاب القدس السّنويّ، ٢٠٢٢)، ويرتبط ذلك في تزايد عدد المحلّات المغلقة خصوصاً في الأعوام الأخيرة. وبالرّغم من أنّ متوسّط الاستهلاك الشّهريّ للأسرة المقدسيّة كان أعلى ممّا هو عليه الحال في مدينتي رام الله وبيت لحم بنسبة ٣٢٪[4] فإنّ القوّة الشّرائيّة للفرد المقدسيّ كانت أقلّ ممّا هي عليه في المدن الفلسطينيّة المجاورة من جهة، وأقلّ بكثير ممّا هي عليه في إسرائيل من جهة أخرى. وقد وصلت نسبة الفقر بين فلسطينيي القدس الشّرقيّة حوالي ٧٠٪ ، وهذه النّسبة تبدو مرتفعة عند مقارنتها بنسبة الفقر في القدس الغربيّة الّتي لم تتجاوز ٢٥٪، حيث يواجه فلسطينيو القدس الشّرقيّة نفس مستوى الأسعار وتكاليف المعيشة الّتي تواجهها الأسر الإسرائيليّة، وقد وصل متوسّط الاستهلاك الشّهريّ للأسرة الفلسطينيّة في القدس الشّرقيّة حوالي ٢١٠٠ دولار وهو أقلّ بحوالي ٣٠٪ من متوسّط الإنفاق الأسريّ في إسرائيل، والّذي يصل إلى حوالي ٣٦٠٠ دولار. يشكّل الإنفاق على السّكن حوالي ٤٠٪ من مجمل إنفاق الأسرة المقدسيّة، وهذه النّسبة تبدو عالية، وتجعل الدّخل عاجزًا أمام مواجهة التّزايد المستمرّ في معدّلات غلاء المعيشة، والّتي تقترب من تلك السائدة في إسرائيل (الجعفريّ، ٢٠١٩، ص ص. ١٠-١١).

بالمقابل، كانت معّدلات البطالة تتّجه إلى الانخفاض خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فقد انخفضت من ١٩٪ عام ٢٠١٤ إلى١١٪ بنهاية عام ٢٠١٧. ويعزى ذلك إلى زيادة اعتماد الاقتصاد المقدسيّ على الاقتصاد الإسرائيليّ في استيعاب الفائض من القوى العاملة المقدسيّة، والّتي زادت عن ٤٠٪ من مجموع العمالة المقدسيّة. وقد ترتّب على ذلك زيادة نسبة الدّخل المقدسيّ الّذي يتّم توليده من الاقتصاد الإسرائيليّ، والّذي زاد عن ٥٥٪ من مجموع الدّخل المقدسّي المتاح (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ٥١-٦٠).

أمّا بالنّسبة للمشاركة في سوق العمل فقد كانت متدنّية للغاية إذا تمّ مقارنتها بالنّسب المناظرة لها في الضّفّة الغربيّة. فبينما وصلت نسبة المشاركة النّسائيّة في القدس إلى حوالي ٩٪ فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي ٢٠٪ في الضفّة الغربيّة وبالمقابل فإنّ مشاركة الذّكور لم تتجاوز ٥٥٪ وهي أقل بكثير من تلك النّسبة في الضّفّة الغربيّة الّتي زادت عن ٧٠٪ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنوي، ٢٠١٨، ص ص. ٥١-٦٠). وفي المتوسّط فإنّ مشاركة كلا الجنسين قد وصلت إلى حوالي ٤٥٪ في الضّفّة الغربيّة، وهي أعلى بكثير من حوالي ١٣٪ من تلك النّسبة في القدس الشّرقيّة. ويعزى الانخفاض في معدّلات المشاركة في سوق العمل خصوصا بالنسبة للإناث إلى عدم قدرة الاقتصاد المقدسّي على خلق فرص عمل، كما أنّ معدّلات البطالة وصلت إلى أكثر من ٥٠٪ بين الفئات الشّابة الّتي تتراوح أعمارها بين ١٥-٢٩. ويتركّز أكثر من ٥٠٪ العاملين في الاقتصاد المقدسيّ في قطاعات البناء والتّجارة الدّاخليّة والمطاعم والفنادق، وبالمقابل فإنّ استيعاب قطاعات الزّراعة والنّقل والمواصلات كان يتّجه إلى التّناقص من سنة إلى أخرى؛ فقد انخفضت من ١٤,٤٪ عام ٢٠١١ إلى حوالي ٨,١٪ عام ٢٠١٧. وما زال الاعتماد على العمل بأجر يشكّل المصدر الرّئيس في الحصول على الدّخل، سواء أكان العمل في القطاع الخاص أم الحكوميّ أم في الاقتصاد الإسرائيليّ. وبينما تشكّل نسبة العاملين غير الفنيين ٣٦٪ فإنّ نسبة العاملين في المؤسّسات الحكوميّة الفلسطينيّة والإسرائيليّة لم تزد عن ٢٥٪. أمّا نسبة أصحاب العمل الحرّ فإنّها لم تتجاوز ٥٪ بنهاية عام ٢٠١٧ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ٥١-٦٠).

الأوضاع الاقتصاديّة في البلدة القديمة من القدس

يشكّل عدد سكّان البلدة القديمة من القدس حوالي ١٠٪ من مجموع السّكّان في القدس الشّرقيّة داخل الجدار، ويبلغ عدد المقدسيين المقيمين فيها حوالي ٣١٩٤٠ نسمة (تقرير حلول، ص. ١٩)، ولا تختلف نسبة المشاركة في سوق العمل من سكّان البلدة القديمة عن الوضع السّائد في القدس الشّرقيّة، وتُعَدُّ نسبة البطالة من المعدّلات المنخفضة إذا ما تمّت مقارنتها بمعّدلات البطالة في القدس الشّرقيّة داخل الجدار وخارجه، وذلك بسبب عدم توفّر بيانات رسميّة حول أعداد العاملين في السّوق الإسرائيليّة الّذين لا يعتمد توظيفهم على تصاريح العمل (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، ٢٠١٢).

ويمكن أن تكون القدس الشّرقيّة بشكل عام والبلدة القديمة منها سوقاً واعدةً لمنتجات محتملة ومخطّط لها عبر استهداف شرائع تسويقيّة مختلفة داخل الجدار وخارجه، والّذي يمكن أن يكون من خلال استخدام التّجارة الإلكترونيّة، بديلًا قويّاً للاتّصال المباشر مع الزّبائن في القدس الشّرقيّة وخارجها في الضّفّة الغربيّة الّذين كانوا يأتون إلى القدس يوميّاً. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال تطوير الابتكارات التّسويقيّة والسّعريّة الّتي تمارسها المجمّعات التّجاريّة والّتي يمكن أن تجذب المستهلك المقدسيّ والفلسطينيّ بشكل عام للتّسوّق من أسواق القدس الشّرقيّة. ويعتمد ذلك على مدى تبنّي التّكنولوجيا وتكيّفها، والّتي من شأنها تعزيز الإنتاجيّة والجودة للمنتجات، وذلك عند دخول منافسين جدد إلى أسواق القدس الشّرقيّة حيث يوفرون سلعاً قليلة الكلفة ومرتفعة الجودة؛ لتكون بديلا للتّسوّق من المراكز التّجاريّة الإسرائيلية (الجعفري، ٢٠١٩، ص ص. ٤١-٤٥).

وبالرّغم من تلك الفرص الواعدة، فإنّ الأوضاع الاقتصاديّة والتّجاريّة في البلدة القديمة تعاني من عديد من التّحديّات نتيجة لفرض سلطات الاحتلال الإسرائيليّ جدار الفصل العنصريّ حول القدس الشّرقيّة منذ عام ٢٠٠٢، ومن هذه التّحديّات:

١. صعوبة الحركة من وإلى القدس الشرقية: فقد كان يصل إلى القدس يوميا من ٣٠-٤٠ ألف شخص للعمل والتّسوّق والزّيارة والعلاج وغيرها، الأمر الّذي أدّى إلى انحسار الحركة التّجاريّة تدريجيّا بسبب التّراجع المستمرّ في حركة السّكّان من ضواحي القدس خارج الجدار ومن مدن بيت لحم ورام الله، الأمر الّذي أدىّ إلى فقدان أسواق القدس الشّرقيّة كتلة شرائيّة قويّة. وقد انخفضت أعداد المتسوّقين من تلك الفئات بنسبة ٦٠٪، بل إنّ نسبة كبيرة من سكّان المدينة أصبحوا يتسوّقون من خارجها من بيت لحم ورام الله والعيزريّة، كما أنّ نسبة من المقدسيين يقومون بالتّسوّق من المراكز الإسرائيليّة الكبرى الّتي توفّر سلعا تحمل ماركات عالمّية (في مجال الألبسة بأسعار منخفضة) مقارنة مع تلك السّلع الصّينيّة ونتيجة لذلك فقد أغلق العديد من المحلّات، وتراجع أداء العديد من المحلّات الّتي استغنت عن بعض موظّفيها (مركز التّجارة الفلسطينيّ بال تريد، ٢٠١٠، ص ص. ٣٠-٣٣).

٢. خروج العديد من المنشآت العاملة في القدس - خصوصاً من البلدة القديمة - إلى العمل خارج الجدار في الضّفّة الغربيّة خصوصاً في منطقة رام الله، كما توجّه بعضها للعمل في المناطق الصّناعيّة الإسرائيليّة كما هو الحال في المنطقة الصّناعيّة في (مستوطنة ميشور أدوميم) (الخان الأحمر) و(عطاروت) (كنفاني وغيث، ٢٠١٢، ص. ٤٠)، وغيرها من المستوطنات الإسرائيلية في الضّفّة الغربيّة. وبينما كان عدد المنشآت العاملة في تجارتي الجملة والتّجزئة في القدس الشّرقيّة يشكّل أكثر من٧٠٪ من مجموع المنشآت العاملة عام ٢٠٠٠، فقد أخذت تلك النّسبة تنخفض تدريجيًا حتّى وصلت إلى أقلّ من ٥٠٪ من عدد المنشآت في محافظة القدس، وقد ارتفع عدد المنشآت من حوالي ٢٢٥٠ من القدس الشّرقيّة عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٩٦٧ عام ٢٠١٧ على حساب المحلّات التّجاريّة التّي تغلق يوميّا في البلدة القديمة، وتشكّل منشآت التّجارة الدّاخليّة (تجارة التّجزئة وتجارة الجملة) حوالي ٦٠٪ من مجموع المنشآت داخل الجدار (كتاب القدس الإحصائّي السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٢٧-١٣٢).

٣. زيادة الضّغوط الماليّة على التّجّار، والّتي تتمثّل في عدم القدرة على دفع ضرائب الأرنونا وضرائب الدّخل وغيرها من الالتزامات الماليّة: مثل عدم القدرة على دفع فواتير الكهرباء والمياه، وارتفاع أجور النّقل، وكلفة إيجار المحلّات، وارتفاع أجور العاملين، ورسوم الشّحن والتّخليص للبضائع المستوردة ممّا أدّى إلى تراكم الديون، الأمر الّذي أجبر العديد من التّجار على إغلاق محلّاتهم (مقابلات مع تجّار مقدسيين، ٢٠١٨ و٢٠١٩). ونظرا لتعدّد الالتزامات الماليّة للتّجّار المقدسيين تجاه الدّوائر الضّريبيّة والأمنيّة الإسرائيليّة فقد أجبر

العديد منهم على رفع الأسعار للسّلع والخدمات الّتي يقومون بعرضها حتّى يتمكّنوا من تغطية نفقاتهم المتزايدة، الأمر الّذي أدّى إلى تآكل قدرتهم التّنافسيّة من منافسة الأسعار الإسرائيليّة للسّلع ذات الجودة العالية. وقد تمثّل تآكل القدرة التّنافسيّة للتّجارة الدّاخليّة المقدسيّة داخل البلدة القديمة وخارجها في تزايد عدد المحلّات المغلقة وعدد المحلّات المهدّدة بالإغلاق، والتي يتوقّع أن يغلق بعضها ما لم تتوفّر آليّات للتّدخّل للحدّ من التّهديدات التّي تواجهها المحلّات العاملة في مختلف الأنشطة التّجاريّة (بدران، ٢٠١٧)، ولهذا السّبب فقد كان معّدل الدّوران للمحلّات التّجاريّة يساوي صفرا، حيث لم يرافق إغلاق المحلّات إعادة فتحها للعمل ضمن أنشطة جديدة. وقد دفع ذلك بالعديد من أصحاب المحلّات للاستثمار خارج المدينة (الجعفريُّ وعبدالله، ٢٠١٨، ص ص. ٤١-٤٥).

وبناءً عليه فقد تطّور ميل الزّبون المقدسّي للشّراء من المجمّعات التّجاريّة الإسرائيليّة التّي تعرض سلعاً بأسعار مخفّضة وجودة عالية مقارنة عمّا عليه الحال في الأسواق المقدسيّة.

تحليل لظاهرة التّزايد في عدد المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة

ما زالت تجارتي الجملة وتجارة التّجزئة والنّشاطات المرتبطة بهما يُسهمان بأعلى حصّة في النّاتج المحلّيّ للاقتصاد المقدسّي، والّتي يعمل فيهما ثلث القوى العاملة في القدس الشّرقيّة. وتُصنّف ٩٦٪ من المنشآت التّجاريّة في القدس بأنّها منشآت عائلية صغيرة يعمل فيها من ١-٤ عّمال (كتاب القدس الإحصائّي السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ٥٢-٦١). وتقوم محلّات بيع التّجزئة بعرض السّلع التّي لم يعد كثير منها يستجيب للطّلب المحلّيّ في القدس الشّرقيّة، وهناك السلع السياحية التي يرتبط عرضها بالسّياحيّة الدّينّية (للمسلمين والمسيحيين)؛ لكونها قبلة للمؤمنين من المسيحيين والمسلمين، ووجهة للسّياحة الدّاخليّة والعالميّة. إلّا أنّ ظاهرة تزايد الإغلاق للمحلّات التّجاريّة في القدس الشّرقيّة -خصوصاً في البلدة القديمة- مختلفة عمّا يحدث في المدن الكبيرة من دول العالم، فلم يتمّ إعادة افتتاح تلك المحلّات لتعمل بأنشطة تجاريّة جديدة تستجيب لاحتياجات الزّبون وعليه، فإنّ التّزايد في أعداد المحلات المغلقة يعكس بقاء الأسباب التّي تقف وراء الإغلاق على حالها، ودون أيّ تدخّل لمواجهتها. ويمكن تناول تلك الأسباب بشيء من التّفصيل:

أولاً: الأسباب الاقتصاديّة.

يمكن عرض هذه الأسباب بشيء من التّفصيل بناءاً على البحث الميدانيّ الذّي أُجريَ لصالح هذه الدّراسة.

أ- تآكل القدرة التّنافسيّة: ينعكس تآكل القدرة التّنافسيّة للمحلّات في عدم القدرة على طرح سلع وخدمات لم تعد تستجيب لطلب المستهلك المقدسيّ والسّائح الأجنبيّ من حيث السّعر والجودة والنّوعيّة. وينافس التّجار المقدسيّون بعضهم بعضًا، حيث يقومون ببيع سلع متشابهة ومتماثلة، فلا تطرح هذه المحلّات عروضا تسويقيّة لجذب الزّبائن، كما لا تطرح سلعاً منافسة لتلك الّتي تطرح في الأسواق الإسرائيليّة في القدس الغربّية، حيث تعتمد سياسات التّسويق الإسرائيليّة على حجم مبيعات عالٍ وعلى مشتريات كبيرة ووكالات رسميّة، إذ يمنح التّاجر الإسرائيليّ مزايا لا يحصل عليها التّاجر المقدسيّ، الأمر الّذي جعلها في وضع ضعيف أمام منافسة المحلّات التّجاريّة الإسرائيليّة. كما يعاني المستهلك في أسواق القدس الشّرقيّة من التّذبذب في الأسعار خاصّة في المواسم والأعياد، وعدم التّرابط بين سعر السّلعة وجودتها. كما يرتبط بذلك إيجاد حلّ مستدام ومجدٍّ للمشكلة الّتي تواجه المتسوّقين في المدينة القديمة؛ وهي الاضطرار إلى حمل أكياس التّسوّق الثّقيلة على طول الطّريق من السّوق إلى محطّة الحافلات ومواقف السّيّارات.

ب- غياب التّخطيط للقطاع التّجاريّ بسبب إغلاق الغرفة التّجاريّة بشكل رسميّ، وعدم فاعليّة عملها غير الرّسميّ لسنوات طويلة: ويتمثّل ذلك في ضعف تنظيم الأسواق المقدسيّة، الأمر الّذي جعل المستهلكين عرضة للاستغلال من التّجّار بما يتعلّق بالأسعار وجودة السّلع المتداولة.

وخلال العقود الماضية لم يتمّ تطوير أسواق القدس خصوصاً في البلدة القديمة مثل أسواق اللحّامين والخواجات وعقبة السّلسلة وغيرها، بل بقيت على حالها منذ عقود طويلة. وقد أغلق العديد من المحلّات التّجاريّة في هذه الأسواق، وبالمقابل يقوم الإسرائيليون بتطوير أسواقهم التّقليديّة في القدس الغربيّة خصوصاً القريبة من التّجمّعات العربيّة، الأمر الّذي جعلها أسواق جذبٍ للمتسوّق المقدسيّ. فقد تمّ تطوير سوق ماميلا، وكثيراً من المراكز التّجاريّة (المولات)، مثل مول المالحة وغيرها بصورة أنيقة؛ لتكون أسواقاً جاذبة لكثير من المتسوّقين أيضاً من الضّفّة الغربيّة. كما تشكّل البؤر الاستيطانيّة داخل البلدة القديمة، وآليّات حراسة المستوطنين لها، والحواجز العسكريّة عوامل طاردة للزّبون المقدسيّ من الاقتراب من تلك المحلّات التّجاريّة في القدس الشّرقيّة، خصوصاً في البلدة القديمة (مقابلات مع تجّار البلدة القديمة، ٢٠١٨-٢٠١٩)[5].

ج- بُعد المسافة بين المحلّات في البلدة القديمة والمتسوّقين من خارج البلدة القديمة: حيث يعاني المستهلك من صعوبة الوصول إلى أسواق البلدة القديمة، وخاصّة في نقل المشتريات إلى خارج السّوق. ولذلك نجد عدداً من المقدسيين الّذين يعملون في الضّفّة الغربيّة أو الّذين يسكنون في القرى المحيطة بمدينة القدس يقومون بشراء كثير من احتياجاتهم من خارج أسواق القدس الشّرقيّة، ويقضي المقدسيّ أوقات التّرفيه مع عائلته في رام الله أو بيت لحم أو اريحا بحثا عن تكاليف أقلّ بسبب عدم توفّر أماكن للتّرفيه في القدس الشّرقيّة.

د- يجذب انخفاض مستوى الأسعار في مدن بيت لحم ورام الله وغيرها للسّلع من الموادّ الغذائيّة، والخضار والفواكه واللحوم وغيرها، الزّبون المقدسيّ للتّسوق من تلك الأسواق. كما ينطبق ذلك على إصلاح المركبات الّتي يتوجّه أصحابها إلى رام الله وبيت لحم بديلا عن الكراجات المقدسيّة.

هـ- في مواسم الأعياد تقوم سلطات الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ في الضّفّة الغربيّة بمنح التّصاريح للأسر الفلسطينيّة لزيارة الدّاخل الفلسطينيّ، الأمر الّذي دفع الكثير منهم للذّهاب إلى التّسوق من المراكز التّجاريّة الإسرائيليّة مثل (كينيون) المجمّع التّجاريّ في المالحة في القدس الغربيّة بدلا من التّسوق من أسواق القدس الشّرقيّة، وقد أثار ذلك ردود فعل؛ فقد كشف ذلك للمستهلك الفلسطينيّ - ومن قبل للمستهلك المقدسيّ- أنّ البيئة الّتي تسود السّوق الفلسطينيّة بشكل عام والسّوق المقدسيّة بشكل خاص غير تنافسيّة مقارنة مع السّوق الإسرائيليّة. وقد كشف التّسوق من المراكز التّجاريّة الإسرائيليّة مدى بشاعة الاستغلال الّذي يمارس ضدّ المستهلك الفلسطينيّ في الأسواق الفلسطينيّة بشكل عام والأسواق المقدسيّة بشكل خاص.

و- وكان من المتوقع أن تقوم الجهات الفلسطينيّة الرّسميّة والقطاع الخاص، بتقييم وتقويم أداء الأسواق المقدسيّة، من جهة، وآليّات التّسوق في القدس الشّرقيّة من جهة أخرى، للحد من استمرار المواطن المقدسيّ في التّسوق من الأسواق الإسرائيليّة المجهّزة بعديد من عوامل الجذب التي تستقطب المستهلك المقدسي من حيث سهولة الوصول بالمركبات الخاصّة والتّسوق في مكان واحد، بأسعار منافسة. وغالباً ما تقوم الجهات الفلسطينية وخصوصاً المقدسية منها، بالإشارة إلى وجود مشكلات التجارة الداخلية دون الوقوف على الأسباب الدّقيقة لها، ووضع خطط عمل لمواجهتها بشكل عمليّ.

ز- الدّور السّلبيّ للإعلام: حيث أنّه لا يعمل على توعية المستهلكين، وإقناعهم بالحضور للقدس والتّسوق منها كون الأخير أداة مقاومة، بل يشرح ممارسات الاحتلال، ولا يعمل على بناء ثقافة انتماء من النّاحية العمليّة (مقابلات مع تجّار مقدسيين، ٢٠١٩) .

ثانيًا: الأسباب الماليّة

الأسباب الماليّة المحددّة التّي كانت وراء إغلاق المحلّات التّجاريّة يمكن عرضها على النّحو الآتي:

أ- عدم القدرة على التّعامل مع العبء الضّريبيّ بسبب تعدّد أنواع الضّرائب المفروضة مثل ضريبة الدّخل وضريبة الأرنونا[6]. وتعدّ المخالفات التّجاريّة المستمرّة من مفتشي بلديّة الاحتلال للتّجّار والضّرائب المفروضة عليهم الّتي يصل عددها إلى ستّة أنواع من أهمّ العوامل المهدّدة والطّاردة للتّجارة الدّاخليّة. وتشمل أنواع الضّرائب كلّا من ضريبة الأرنونا، والدّخل، والقيمة المضافة، والأملاك، وأصحاب العمل، والمجاري بالإضافة لرسوم التّأمين الوطنيّ والصّحّيّ (رزق الله وخضر، ٢٠٠٠، ص ص. ٩٥-٩٦).

ب- غياب الدور الفاعل للمؤسّسات الماليّة الفلسطينيّة لدعم قطاع التّجارة، وإذا ما توفّر بعض التّمويل فتتمّ إدارته بدون تحديد الأولويّات، وبدون تكامل في الأدوار بين الجهات ذات العلاقة (جهود مبعثرة)، ويتمّ تقديم مبالغ زهيدة يشوب عمليّة توزيعها تجاوزات ترقى لتسميتها بالفساد (المجموعة البؤريّة، كليّة هند الحسينيّ، ٢٠١٩).

ج- عدم القدرة على ترميم المحلّات بما يتناسب مع رؤية إعادة تشغيلها في مجالات جديدة تتناسب مع التّغيّرات الجديدة في الأسواق المحلّيّة والأسواق الإسرائيليّة، والقيام بعمليّات ترميم دون وجود إطار يشكّل رؤية للمدينة العاصمة والقطاع التّجاريّ الّذي نريد.

د- هناك أسباب أخرى تتعلّق بتحويل المحلّات التّجاريّة للقيام بأنشطة أخرى؛ لتحقيق عوائد أعلى أوتقليل تكاليف تشغيلها أو لأهداف أخرى، وهناك أمثلة عدة منها: توسّعات كنسيّة في طريق الآلام لسيّدنا المسيح عليه السلام، على حساب المحلّات التّجاريّة، وتحويل بعض البنايات إلى فنادق سياحيّة مثل فندق الهاشمّي، والتّحويل أيضا إلى مخازن للبضائع نظرا لضعف المردود المادّيّ إذا بقيت تحت تصنيف محلّ تجاريّ، وأخيرا تحويلها إلى مكاتب وعيادات، مثل مكاتب جامعة القدس وشركة الكهرباء وعيادات طبّيّة، أو تحويل بعض المحلّات إلى بيوت للسّكن لضعف المردود المادّيّ، أو الحاجة الملحّة للسّكن نتيجة سياسة سحب الإقامة من المقدسيين نتيجة تطبيق سياسة (مركز الحياة).

ثالثاً- الأسباب الاجتماعيّة

هنالك أسباب أخرى يمكن تصنيفها كأسباب اجتماعية، وتتمثّل بالبنود الآتية: خلاف الإخوة على ميراث الأب، أو وفاة أو مرض صاحب المهنة مالك المحلّ التّجاريّ، أو ثقافة التّأجير وخوف صاحب المحلّ التّجاريّ من قانون حماية المستأجرين وعدم التزام المستأجر بالأجرة، أو تغيّر نمط العيش، أو توسعات سكنيّة نظراً للنموّ الطّبيعيّ للسّكان ممّا يضطر المقدسّي إلى استبدال المحلّ التّجاريّ ببيت للسّكن، والخلافات حول الملكيّات السّكنيّة والتّجاريّة في البلدة القديمة لاختلاف أشكال الملكيّة فمنها الخاصّة، والوقفيّة (العامّة والذّريّة)، والوقفيّات العامّة منها ما هو اسلاميّ، وما هو مسيحيّ بطوائفه المختلفة. كما أنّ أشكال التّأجير مختلفة في عقود قضايا الملكيّة والإخلاء للمستأجرين، الأمر الّذي جعل أصحاب بعض الملكيّات يرفضون تأجيرها خوفا من صعوبات إخلائهم.

كما أنّ التّغيّر في نمط العيش أدّى إلى تراجع عدد المقدسيين الّذين يذهبون للتّسوّق في البلدة القديمة خاصّة البضائع الثّقيلة إلى حدّ ما مثل اللحوم والمشروبات والبقالة، حيث إنّ المشتري يوقف سيّارته خارج البلدة القديمة، ويضطر إلى حمل مشترياته مسافة لا بأس بها، الأمر الّذي يتطلّب جهداً ووقتاً إضافياً مقارنة مع الشّراء من المجّمعات التّجاريّة التّي تتوفّر فيها معظم البضائع في مكان واحد... الأمر الذي يتناسب مع نمط العيش السّهل والسّريع.

رابعاً- الأسباب السّياسيّة

خلال العقود الخمسة الماضية، واجهت البلدة القديمة من القدس، عدداً من الإجراءات والقيود الّتي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، وكان لها تأثيرها المباشر والمتراكم على بيئة الأعمال والاقتصاد في البلدة القديمة بشكل خاص، وعلى القدس الشّرقيّة بشكل عام، والّتي يمكن عرضها على النّحو الآتي:

أ- الطّوق الأمنيّ الّذي فرض على المدينة بشكل ثابت منذ ١٩٩٣/٣/٣١ كان له الأثر التّدميريّ المتواصل على مناحي الحياة كافّة، ومنها الاقتصاديّة والتّجاريّة، الأمر الّذي حرم المدينة من مواطنيها الفلسطينيين من المناطق المحيطة بالقدس الّذين كانوا يعتمدون على العمل فيها أو الشّراء من أسواقها والّذي أفقدها القوّة الشّرائيّة لهذه الفئة، حيث أدىّ إلى خروج العديد من منشآتها التّجاريّة إلى ضواحيها ومدينة رام الله ممّا عزّز من سيطرة الاحتلال على البلدة القديمة (رزق الله وخضر، ٢٠٠٠، ص ص. ٩٤-٩٥)

ب- إقامة العديد من البؤر الإستيطانيّة والحواجز العسكرية بالقرب من المحلّات التّجاريّة أدّى إلى امتناع أو تردّد الزّبون من التّسوّق منها.

ج- إلزام المحلّات التّجاريّة بتطبيق القوانين الإسرائيليّة المتعلّقة بأساليب إعداد السلع وتخزينها وعرضها للمستهلك النّهائيّ كما هو الحال في سوق اللحّامين، الأمر الّذي أدّى إلى إغلاق العديد منها.

د- يدفع الوضع الأمنيّ غير المستقرّ، وخاصة في الأعياد اليهوديّة، ومسيرات المستوطنين المتكرّرة والمستفّزة، عزوف المتسوّقين المقدسيين والفلسطينيين من القدوم إلى أسواق البلدة القديمة.

هـ- أدّى فرض القوانين الإسرائيليّة الجائرة بحقّ التّاجر المقدسيّ، وإغلاق بعض المحلّات بقرارات محاكم إسرائيليّة إلى التّهديد المستمرّ لقطاع التّجارة الدّاخليّة، وإلى إغلاق للمحلّات، وعدم انتظام عملها.

و- سياسة دولة إسرائيل الرّامية إلى تهويد الحيّز لتغيير هويّة المكان بغية تكريس الرّواية والسّيادة الإسرائيليّة في القدس، وبالمقابل بناء بيئة طاردة للفلسطينيّ وجاذبة للمحتلّ.

التّدخّلات المطلوبة لمواجهة التّحديّات التّي تواجه تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة

التّحدّيات التّي تواجه تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس	الشّروط الأساسيّة والكافية لمتطلّبات التّدخّل
1-تزايد أعداد المحلّات المغلقة، فلم يكن هناك أيّة مبادرة لإعادة تدويرها، وافتتاحها من جديد لتعمل في أنشطة أخرى. فقد وصل معدّل الدّوران إلى حوالي 0%. ويعرف معدّل الدّوران بنسبة عدد المحلّات المفتوحة الجديدة إلى عدد المجموع الكلّيّ لعدد المحلّات المفتوحة خلال فترة من الزّمن.	تعزيز ظاهرة الدّوران في عمل المحلّات التّجاريّة، ويتمثّل ذلك في إغلاق محلّات وإعادة تشغيلها بأنشطة جديدة، وذلك من خلال ما يأتي: أ-تحديد الأسباب التّي تقف وراء إغلاق كّل محلّ (ماليّة أو قانونيّة أو اقتصاديّة أو أمنيّة أو اجتماعيّة)؛ ليتسنّى للجهات المعنيّة تحديد أسباب الإغلاق؛ ووضع الحلول لإعادة فتح المحلّ التّجاريّ المغلق أو المهدّد بالإغلاق. ب- إعداد الخطط الماليّة لتقديم التّسهيلات الماليّة الكافية لتأهيل المحلّات المغلقة والمحلّات الهامشيّة المفتوحة والتي تعمل حالياً؛ لتمكينها من الاستمرار في العمل. ج- إعداد الملفّات القانونيّة لكلّ محلّ مغلق في حال كان ذلك من الجهات الإسرائيليّة الأمنيّة لإصدار قرارات من المحاكم الإسرائيليّة لإلغاء قرارات الإغلاق، وإعادة فتح المحلّات التّجاريّة. د- تدريب الكوادر المتخصّصة ذات المهارات والقدرات لتقديم الخدمات المتكاملة المباشرة وغير المباشرة بالنّسبة للسّيّاح والزّبائن المحلّيين. هـ- الوصول إلى آليّات عمليّة لكسر عزلة القدس، وتعزيز تكاملها مع بقيّة الأراضي الفلسطينيّة التّي أحتلّتْ في الأعوام 1948 و1967، وزيادة حصّتها السّوقيّة لمنتجات القدس في الأسواق الفلسطينيّة. و- تشجيع الصّناعات التّقليدية الأصيلة مثل الخزف والقشّ والخشب وغيرها والتّي لها قيمتها التّراثيّة، وتعزّز من هويّة المدينة (الحسيني، 2019).

2- صعوبة المحافظة على استقرار الأسواق والّذي يتمثّل في تفعيل المنافسة، وضبط الأسعار، وحماية المنتج الوطنيّ، وحماية المستهلك.	أ- تشكيل مرجعيّة مقدسيّة مرادفة وداعمة ومؤيّدة للمؤسّسات العاملة في القدس الشّرقيّة مثل الغرفة التّجاريّة وغيرها؛ لتقوم بإعادة هيكلة الحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس، ومواجهة الإجراءات الإسرائيليّة المتلاحقة. ب- الحدّ من الممارسات التّجاريّة غير النّزيهة وغير العادلة مثل الإغراق (إغراق السّوق بسلع رخيصة، أو أقلّ من سعر التّكلفة للإساءة للتّاجر المقدسّي)، والتّهريب والاحتكار. ج- توفير الخدمات القانونيّة والتّسويقيّة لتجّار التّجزئة المقدسيين لمساعتهم في التّعامل مع تجّار الجملة والموزّعين الإسرائيليين. د- أن تقوم المرجعيّة بمواجهة الممارسات الأمنيّة اليوميّة الإسرائيليّة التّي تشوّش الحركة التّجاريّة في أسواق البلدة القديمة لفترات تدوم أحياناً لعدّة ساعات أو أيام.
3-صعوبة الفصل بين الإجراءات الأمنيّة الّتي تمارسها سلطات الإحتلال الإسرائيليّ تجاه أسواق القدس الشّرقيّة خصوصاً في البلدة القديمة، والّتي تغلّفها وتبررّها بإجراءات اقتصاديّة وماليّة وسياسيّة وقانونيّة، يصعب معالجتها لإعادة فتح المحلّات المغلقة بسبب تداخلها في المديينِ: القصير، والمتوسّط.	1- أن تقوم المرجعيّة بالفصل بين التّهديدات وعوامل الطّرد الإسرائيليّة للحركة التّجاريّة في بيت المقدس وعوامل الضّعف الطّاردة الّتي يرتبط معظمها بعدم قدرة الجانب المقدسيّ على معالجتها خلال العقود الماضية، وذلك من أجل: 2- البدء بمعالجة نقاط الضّعف، والّتي تتمثّل في تدريب التّجّار على استخدام أساليب التّسويق الحديثة الّتي تتطلّب من التّجّار امتلاك المهارات المطلوبة لجذب الزبائن إلى أسواق البلدة القديمة خصوصاً الّذين يفضّلون التّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة. 3- تبنيّ ثقافة المنافسة في الحركة التّجاريّة، والّتي ترتكز على عديد من الرّكائز منها: التّعامل مع الزّبائن كافّة وفقاً لخياراتهم وتفضيلاتهم من حيث السّعر والجودة والماركات التّجاريّة والسّلع الأصليّة أو السّلع المقلّدة. ويتطلّب ذلك توظيف مؤسّسات إعلاميّة وتسويقيّة تعمل على توعية البائع والمشتري (المواطن المقدسيّ بشكل خاصّ والمواطن الفلسطينيّ) من أجل التّسوّق من أسواق القدس الشّرقيّة خصوصاً في البلدة القديمة... ويعتمد ذلك على مدى القدرة على صياغة الوعي والإدراك بمدى أهمّيّة التّسوّق من الأسواق المقدسيّة، وذلك من خلال ما يأتي: أ- إقامة شراكة بين محلّات تجاريّة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة مع محلّات مماثلة لها في مدن بيت لحم ورام الله وغيرها لبيع سلع ذات جودة عالية أو ماركات عالميّة لشرائح كبيرة من الزّبائن، بحيث يمكن أن يتواصل المحلّ بالزّبون والوصول إلى مكان إقامته لتسليمه البضاعة المطلوبة، ويمكن أنّ تعتمد أيضاً على التّسويق الإلكترونيّ والتّجارة الإلكترونيّة... وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بالزّبون المقدسيّ والفلسطينيّ بشكل عام للتّسوّق من الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة الّتي ستقدّم العروض والسّلع والماركات التّي يفضّلها المواطن الفلسطينيّ والمقدسيّ بدلاً من التّسوّق من المولات الإسرائيليّة، فهناك بعض المتسوّقين الذين يكون عندهم الرّغبة والقدرة على شراء السّلع المتميزة الحديثة. من جهة أخرى، فإنّ ترتيب مثل هذه الشّراكات يمكن أنّ تسهم في الحدّ من العوائق الماليّة والاقتصاديّة التي تقف وراء إغلاق المحلّات أو تهديدها بالإغلاق. ب- تعزيز القدرة التّنافسيّة لمنتجات الصّناعات الحرفيّة لمنافسة المنتجات المستوردة ذات التّصميم المحلّيّ؛ لإنتاج منتجات جديدة تعتمد على الابتكار والإبداع، وتحمل رمزيّة (القدس) بالنّسبة للمسيحيين والمسلمين. ج- التّغلّب على التّأثير السّلبيّ لإغلاق غرفة التّجارة والصّناعة والزّراعة في القدس منذ العام 2001، والتّي تركت أعضاءها دون أيّة هيئة تنظيميّة لرعاية مصالحهم المشتركة، وتزويدهم بالمعلومات والتّوصيات وشهادات المنشأ، وغيرها من الخدمات. مع العلم بأنّ السّنوات الأخيرة شهدت تطوّراً في عملها، وبدأت باتّخاذ خطوات عمليّة لدعم القطاع التّجاريّ في القدس.
4-غياب المرجعيّة الوطنيّة القادرة على توجيه تجّار التّجزئة والجملة، وتصليح المركبات في مواجهة العوائق الّتي تحدّ من التّوسّع أو إعادة هيكلة أعمالهم بسبب ضعف القدرة على حشد التّمويل اللاّزم لذلك وتوفيره.	تعزيز دور الغرفة التّجاريّة وجهات أخرى معنيّة بتطوير الحركة التّجاريّة في أسواق القدس الشّرقيّة من خلال تشكيل لجان قطاعيّة؛ لإعداد السّياسات والإجراءات الّتي من شأنها تعزيز الميزة التّنافسيّة لمركز المدينة (البلدة القديمة).
5- إحياء الحياة التّجاريّة في الاسواق والطرق والعقبات شبه المغلقة ضمن رؤية فلسطينيّة للمدينة.	تصميم خطط استطلاعيّة بالشّراكة مع جميع المعنيّين (التّجّار، والغرفة التّجاريّة، والمتخصصّين، والمهندسين المعماريين، والقطاع الحكوميّ) لإعادة تشغيل المحلّات في هذه المواقع.

أولويّات التّدخّل في المدى القصير؛ لإعادة فتح المحلّات المغلقة، ودعم المحلّات المهدّدة بالإغلاق

يتناول هذا الجزء من الدّراسة تحديد أولويّات التّدخّل الّتي تستهدف مباشرة البدء في إعادة فتح المحلّات المغلقة حيث يرتفع معدل الدّوران للمحلّات المغلقة وإعادة فتحها بأنشطة وترتيبات جديدة، لكنّ هذا لا يتأتّى بدون التّوافق على رؤية للمدينة[7] وفي هذا الخصوص نجد أنّ الرّؤية الفلسطينيّة يجب أنّ تقوم على ما يأتي:

- القدس العاصمة هي مركز العمل السّياسيّ والوطنيّ الفلسطينيّ، هذا بالتّزامن مع كونها مركزاً سياحيّاً وثقافيّاً وتجاريّاً وخدماتياً.

- من الناحية السّياحيّة: هي مركز للسّياحة الدّينيّة، المسيحية والإسلاميّة (داخلياً وخارجياً).

- من النّاحية الثّقافيّة هي العاصمة الدّائمة للثّقافة الفلسطينيّة والعربيّة والإسلاميّة. وهذا يتضمّن تطوير مناحي الحياة الثّقافيّة فيها، وإبراز مكانتها التّعليميّة والدّينيّة والتّراثيّة؛ لتكون جاذبة للفلسطينيين والعرب وغيرهم.

- من النّاحية التّجاريّة هي مركز تجاريّ وخدماتيّ لسكّانها وزوّارها من السّيّاح والحجّاج.

إنّ من الضّروريّ أن يرتبط بهذه الرّؤية اتّفاق حول الاستراتيجيّات للعمل بموجبها، بحيث يتمّ الانتقال من حالة عدم الفعاليّة والعمل غير المنظم وغير الجماعيّ إلى حالة من العقلانيّة بعيداً عن الفرديّة والتّشكيك والتّخوين. وعلى ضوء ذلك، يمكن تحديد الأولويّات الآتية:

أوّلا: إجراءات سريعة وطارئة، تركز على توفير البيئة الدّاعمة أو معدّات للعمل أو تقديم مساعدات ماليّة طارئة للمحلّات التّجاريّة المغلقة والمهدّدة بالإغلاق لأسباب ماليّة، والّتي تتعلّق بعدم القدرة على دفع ضرائب الأرنونا والضّرائب الأخرى، وفواتير الخدمات العامّة مثل الكهرباء والمياه. ويتطلّب تنفيذ ذلك بشفافية، وتدخّل جهات لها صلاحيّات وتمتلك مهارات وقدرات إداريّة وماليّة تؤهّلها للقيام بذلك بعد التّأكّد من المعلومات والبيانات الّتي تجمع حول المحلّات المغلقة و/أو المهدّدة بالإغلاق لأسباب ماليّة. ويمكن للغرفة التّجاريّة ومحافظة القدس ووزارة شؤون القدس القيام بهذه المهمّة الّتي تنطلق من تجنيد الأموال والانتهاء بتوزيعها على المحلّات الّتي تستحقّها ضمن آليّات وشروط لتحقيق الأهداف المتوقّعة، ومنها إعادة فتح المحلّات التّجاريّة بطريقة صحيحة وبكفاية وفعاليّة، على أن يرافق ذلك توفير برامج تدريبيّة في النواحي الماليّة والإداريّة، ويمكن الإفادة من قصص نجاح تتمتّع بها العديد من المحلّات في القدس الشّرقيّة وخصوصاً في البلدة القديمة منها.

ثانياً: في إطار رؤية فلسطينيّة يتمّ إعادة تأهيل المحلّات المغلقة وتنظمها وتنشيط المحلّات المهددة بالإغلاق وتعزيزها لحماية ملكيّة المحلّات، والعمل على زيادة جاذبيّة المحلّات للمتسوّقيين المقدسيين والفلسطينيين خصوصا من المدن المحيطة بالقدس. ويترتّب على ذلك تعزيز دور تجارة التّجزئة في زيادة الدّخل لأصحاب المحلّات التّجاريّة، وزيادة معدّلات التّوظيف، ورفع مستوى المعيشة. ولا تختلف أسواق البلدة القديمة في القدس في تصميمها وأدائها وتخصّصها في النّشاط التّجاريّ عن تلك الأسواق في المدن التّاريخيّة العربيّة والإسلاميّة في المغرب وتونس وتركيا. وقد تم تنفيذ برامج تأهيل لجزء من المحلّات التّجاريّة والفنادق لرفع جاذبيّة مدينة القدس للسّياحة، علاوة على المتسوّقين المقدسيين والفلسطينين بشكل عام.

ويتطلّب إعادة تأهيل المحلّات التّجاريّة من حيث إعادة النّظر في الأنشطة التّجاريّة للمحلّات عموديّاً وأفقيّاً، بحيث يتمّ تأهيل المحلّات وإعادة تشغيلها ضمن رؤية عامّة للمدينة، بحيث يتمّ عمل ترتيبات لكلّ سوق، أو طريق، أو عقبة الخ. وبناءً على ذلك تعمل في نشاط تجاريّ مكمل للآخر، هذا يتطلّب كذلك ترتيب النّواحي القانونيّة والاجتماعيّة بين المالكين للمحلّات؛ للقيام بأنشطة تجاريّة، وإقامة المقاهي والمطاعم الحديثة الّتي تستجيب لرغبات الزّبائن المقدسيين والزّوار من الوطن والسّيّاح بدلا من ذهاب المقدسيين إلى بيت لحم ورام الله للتّنزّه والتّسوق.

ويرتبط بإعادة تأهيل المحلّات إعادة النّظر في أنشطتها التّجاريّة ضمن ما يأتي:

أ- تأهيل المحلّات وترميمها ليتناسب مع طبيعة العمل المستقبليّ للمحلّ التّجاريّ وشكله.

ب- دعم الأنشطة الثّقافيّة من خلال دعم النّوادي الثّقافيّة والمراكز والمدرجّات لإقامة الأنشطة كما هو الحال في دار الأيتام الإسلاميّة؛ لاستقطاب الجمهور من القدس وخارجها (غرابلة، ٢٠١٨). ويمكن أن تقود هذه الإجراءات إلى زيادة عدد الزّائرين للبلدة القديمة وزيارة الأماكن المقدسة والمراكز الثّقافيّة، والقيام بشراء سلع وخدمات متميّزة لا تتوافر إلّا في البلدة القديمة، وهذا ما يجب أن ينطبق على البلدة القديمة من القدس.

ت- كما يرتبط بذلك إعداد البرامج التّدريبيّة؛ لاستقطاب النّساء لحضور دورات متخصّصة لتمكينهن من الاندماج في سوق العمل، حيث أنّ نسبة مشاركة المرأة المقدسيّة في سوق العمل ما زالت متدنيّة، والّتي لا تزيد عن ٩٪. ويمكن طرح دورات متخصّصة في الكومبيوتر وتكنولوجيا الأعمال وإنشاء الأعمال والاقتصاد المنزليّ، ودورات متخصّصة في الحصول على وظائف من البيت (Online jobs from home).

ثالثاً: إعداد البرامج التّسويقيّة والتّرويجيّة للنّهوض بتجارة التّجزئة الّتي تخدم الزّبون المحلّيّ والسّيّاح الأجانب؛ وتستهدف البرامج التّسويقيّة تأهيل أصحاب المحلّات التّجاريّة وأبنائهم للمحافظة عليها، وتمويل عمل هذه المحلّات بعد رفع قدراتهم ومهاراتهم التّسويقيّة والماليّة والإداريّة اللازمة لتلبية رضا الزّبائن المحلّيين والسياح. ويتطلّب ذلك إعداد مسح لدراسة خيارات وتفضيلات المتسوّقين المقدسيين والفلسطينيين بشكل عام من المولات والمحلّات التّجاريّة الإسرائيليّة؛ لتحديد قوى الطّرد من الأسواق الفلسطينيّة والمقدسيّة، وقوى الجذب في الأسواق الإسرائيليّة. ويمكن أن يوفّر هذا المسح تغذية لاحقة للجهات المعنيّة بتطوير الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة الّتي تستجيب لخيارات المتسوّقين وتفضيلاتهم وتعيدهم للتّسوّق من أسواق القدس -خصوصا من البلدة القديمة- كما كان عليه الحال قبل سنة ٢٠٠٠ (مقابلات مع تجّار البلدة القديمة، ٢٠١٩)[8].

رابعاً: تطوير البرامج الدّراسيّة في تخصّصات الأعمال والاقتصاد والتّسويق والقانون؛ لإعداد خرّيجين مؤهّلين لسوق العمل المقدسيّ، ولديهم المهارات والقدرات للتّعامل مع بيئة الأعمال والاقتصاد الإسرائيليّة في القدس، وقادرون على التّعامل مع المحاكم ودوائر الضّريبة حيث يمكن الإفادة من ذلك في تطوير تلك البرامج المطروحة في جامعة القدس داخل الجدار؛ لبناء المهارات والقدرات والإمكانات العلميّة والعمليّة للخرّيجين من فلسطينيي ١٩٤٨ من الجامعات الإسرائيليّة الذين يقومون بتقديم الخدمات الإداريّة والتّسويقيّة والماليّة والمحاسبيّة لمؤسسّات الأعمال الفلسطينيّة وراء الخطّ الأخضر، وفقاً للمعايير والأنظمة والقوانين الإسرائيليّة الّتي تحكم عمل تلك المؤسسات. ويقع تنفيذ تلك البرامج ضمن المّهمات المطلوبة من جامعة القدس والغرفة التّجاريّة والعنقود السّياحيّ و غيرها. و يمكن أن يكون نموذج الدّراسات الثّنائيّة في جامعة القدس نموذجا واعداً لتشجيع أبناء أصحاب المحلّات للإلتحاق بالبرامج المطروحة مثل إدارة الأعمال والكمبيوتر وغيرها. وبناءً على المسوحات الّتي أجريت حول المؤهلّات والمهارات التي يتوقّع من تجّار التّجزئة امتلاكها لإدارة محلّاتهم، مثل التّسويق الإلكترونيّ والتّجارة الإلكترونّية، ومهارات الإدارة الماليّة والمحاسبة والقانون، وهذه المهارات تُعَدُّ ضرورة للعمل في بيئة الأعمال والاقتصاد الإسرائيليّة ذات القدرة التّنافسيّة العالية.

خامساً: تطوير نظام لمساعدة المتسوّقيين من المدينة القديمة في حمل أكياس التسوّق الثّقيلة على طول الطّريق من السّوق إلى محطّات الحافلات في منطقة باب العمود ومواقف السّيّارات، يماثل نظام خدمة المطاعم الّتي تقوم بتوصيل الخدمات للبيوت من خلال استخدام الدراجات النّاريّة والهوائيّة، وهذا سيساعد المتسوّقيين على شراء كلّ ما يحتاجونه، خصوصاً عندما تتوفّر العروض والحوافز لجذب الزّبون من القدس وخارجها من المدن الفلسطينيّة.

سادسًا: وبناء على ما سبق، فإنّ تشجيع السّياحة الدّاخليّة وترتيبها من المدن الفلسطينيّة لزيارة القدس والتّسوق منها خصوصا أيّام العطل، وأيّام نهاية الأسبوع والمناسبات الدّينيّة وشهر رمضان... وهذا يرتبط أيضا بمدى القدرة على تنفيذ البند السّابق في توفير الحوافز والعروض التّسويقيّة الّتي تتقدّم بها المحلّات التّجاريّة خصوصا في مجالات بيع الملابس، والأدوات المنزلّية، والكهربائية، والموادّ الغذائيّة، والمنتجات الحرفيّة والسّياحيّة.

سابعًا: إعطاء أهمّيّة خاصّة للاستثمار في قطاع السّياحة الفلسطينيّة كونه يشكل محّرك التّنمية الأساس في القدس وتطوّره سيكون له أثر إيجابيّ في تطوّر عجلة الاقتصاد المقدسيّ والفلسطينيّ.

الرّؤية الإسرائيليّة للقدس

تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيليّ في بلديّة القدس الغربيّة على تسويقها للقدس المحتلّة على أنّها عاصمة السّياحة والتّكنولوجيا المتقدّمة. وقد تمّ بناء هذه الرّؤية خلال العقدين الماضيين بعدما قامت بلدية القدس المحتلّة بالاستعانة بالخبير الأمريكيّ من جامعة هارفرد مايكل بورتر، الّذي عقد عدّة لقاءات مع رئيس بلديّة القدس المحتلّه نير بركات (Nir Barkat)) وقدّم تصورا يرتكز على تعزيز القدرة التّنافسيّة للقدس (Porter, ٢٠١٥; Barkat, ٢٠١٣ & Creative Class Group, ٢٠١٥, pp. ١-٢٤).

تهدف خطّة بورتر إلى زيادة الدّخل وزيادة نسبة المشاركة للعائلات اليهوديّة في القدس في سوق العمل؛ لتصبح قريبة من المستوى السّائد في التّجمّعات الإسرائيليّة الأخرى. لكن تحقيق تلك الأهداف وغيرها يستلزم تطوير بيئة أعمال واقتصاد من خلال التّركيز على جودة التّعليم العالي، وتعزيز العلاقة مع البحث العلميّ والتّكنولوجيا المتقدّمة حتّى يمكن تزويد سوق العمل في القدس الغربيّة بخرّيجين وفنّيين يمتلكون مهارات تكنولوجيّة وأكاديميّة متقدّمة لتلبية حاجة الطّلب المحلّيّ والعالميّ من المنتجات والخدمات الّتي يعتمد إنتاجها على التّكنولوجيا المتقدّمة .

لقد كان تطوير الميزة التّنافسيّة للقدس من أهمّ معالم خطّة بورتر لبناء القدرة التّنافسيّة للقدس بشطريها: القدس الغربيّة والقدس الشّرقيّة المحتلّة، وهذا لا يعني أنّ الجانب المقدسّي سيستفيد من ذلك ، بل إنّ ادخال القدس الشّرقيّة قد جاء وفقا للمصالح الإسرائيليّة الّتي تعتمد على تسويق المكان والزّمان دون أن يستفيد أو ينعكس ذلك على السّكّان المقدسيين في القدس الشّرقيّة، .

فـلا تعتبـر سـلطات الاحتـلال الإسـرائيليّ المقدسـيين مواطنيـن مـن الدّرجـة الأولـى لهـم حقوقهـم، وإنمـا تأخـذ بعيـن الاعتبـار الهويّـة الثّقافيّة والدّينيّة اليهودية، حيث أنّ الهيمنة الإسرائيليّة -من مضمون أيديولوجيّ- تعَدّ من أهمّ مرتكزات خطّة بورتر. وإذا كان العديد من دول العالم تَعُدَّ القدس الشّرقيّة منطقة محتلّة فيجب أن يتبع هذا الموقف السّياسّي إجراءات وآليّات للتّأكيد على هذا الموقف والدّفاع عنه.

يتكـوّن عنقـود القـدس الاقتصـاديّ -حسـب خطّـة بورتـر- مـن القطاعـات الآتيـة: الخدمـات الصّحّيّـة، والتّعليـم العالـي، والبحـث العلمـيّ، والتّكنولوجيا المتقدّمة، والسّياحة اليهوديّة والعالميّة، والرّياضة، وعقد المارثونات العالميّة، وتكنولوجيا المعلومات، وإنتاج المستحضرات الصّيدلانيّة، والخدمات، والإدارة العامة ضمن بيئة أعمال متطّورة تنسجم مع متطلّبات العمل في السّوق المحلّيّ والدّولي (Porter, ٢٠١٥).

لقد كان تطوير البنى التّحتيّة والتّعليم وفقا لاستراتيجيّة بورتر منسجما مع التّوجهات الإسرائيليّة لإعداد الاقتصاد الإسرائيليّ لعام ٢٠٢٠ وفقا للخطّة الشّاملة لإسرائيل الّتي صدرت في سنوات الألفين (Creative Class Group, ٢٠١٥, pp. ١-٢٤). أمّا الأهداف المحدّدة لخطّة القدس التّنافسيّة الّتي تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذها فهي:

١- زيادة الدّخل الفرديّ والأسريّ في القدس الغربيّة والذّي يقلّ بنسبة ٤٠٪ عن المعدّل في البلدات والمدن الإسرائيليّة.

٢- زيادة نسبة القوى العاملة إلى أكثر من ١٥٪ لتكون منسجمة مع نسبة عدد سكّان القدس الغربيّة مع عدد سكّان إسرائيل من اليهود وزيادة نسبة المشاركة في سوق العمل، الأمر الّذي يؤدّي إلى انخفاض نسبة البطالة من خلال زيادة الاعتماد على الابتكار لتطوير نوعيّة عوامل الإنتاج، والارتقاء بنوعيّة التّعليم والخدمات الصّحّيّة والخدمات العامّة مثل المياه والكهرباء والاتّصالات .

٣- تمّ تحليل بيئة الأعمال في القدس الغربيّة بتطبيق ماسة بورتر الّتي تتكوّن من عناصر الإنتاج، والطّلب على السّلع والخدمات، ودعم الصّناعات الدّاعمة والمكمّلة لعمليّات الانتاج، والفرص ودور الحكومة في التّأثير على بيئة الأعمال والاقتصاد. وتعاني بيئة الأعمال في القدس الغربيّة من عدم توفّر أصحاب المهارات المتدنّية والمتوسّطة الّتي يستلزم توظيفها في سوق العمل.

٤- زيادة نسبة المنشورات البحثيّة وطلبة الدّراسات العليا لتزيد نسبتها عن ١٥٪ من مجمل العدد الكلّيّ في إسرائيل.

وقد بُنِيَتْ إستراتيجيّة بورتر لتطوير القدرة الّتنافسيّة للقدس الغربية على النّحو الآتي:

أ- تعتبر السّياحة من أهمّ القطاعات الّتي يعتمد عليها اقتصاد القدس، حيث يتمّ تسويق القدس الشّرقيّة المحتلّة ضمن برامج الجذب السّياحيّ، والّتي تمّ تقسيمها إلى قسمين: السّياحة اليهوديّة الموجّهة لجذب يهود العالم لزيارة إسرائيل، والسّياحة العالميّة الموجّهة لزيارة الأماكن المقدّسة: المسيحيّة والإسلاميّة، وقد تمّ تطوير المتطلّبات اللازمة لمواجهة الطّلب السّياحّي من خلال بناء الفنادق، واستخدام وسائل نقل مريحة ومتطوّرة وغيرها من مكوّنات العنقود السّياحيّ.

ب- بناء علاقات مع مراكز الأبحاث والجامعات الّتي يعتمد استخدامها على الرّيادة والابتكار الّتي تعنى بالتّكنولوجيا المتقدّمة والتّعليم العالي في الجامعات والكلّيّات التّقنيّة، حيث جاء ترتيب الجامعة العبريّة في القدس ضمن الجامعات المائة الأولى ضمن ترتيب شانغهاي.

ج - التّركيز على الخدمات الصّحّيّة والعلاجيّة. ويُعَدُّ مستشفى هداسا مركزا عالمّيا للعلاج، فهو مؤهّل لاستقبال أكثر من ١٥٠٠ مريض، حيث يعتمد هذا المستشفى في عمله على كلّيّة الطّبّ في الجامعة العبريّة في إجراء الأبحاث، وتوظيف الابتكارات في العلوم الطّبّيّة والصيدلانية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس وسُبُلُ إعادة تشغيلها، ونظراً لأهمية موضوع البحث، في التركيز على تعزيز وحماية الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، فقد تقدمت الدراسة بتوصيات إلى الجهات المعنيّة وذات العلاقة للعمل على الارتقاء بتجارة التجزئة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة، ومن تلك الجهات القطاع العام و م.ت.ف؛ ومؤسّسات السّلطة الوطنيّة، والقطاع الخاص، والقطاع الأهليّ، والغرفة التّجاريّة الصّناعيّة العربيّة، وجامعة القدس مع التّأكيد على التّكامليّة والتراكميّة في العمل، عبر إعداد جدول زمني يمكن تنفيذه فى المديين القصير والمتوسط، لإعادة تشغيل المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس، وفق رؤية فلسطينيّة، تقوم على تعزيز الاستدامة والتّنافسيّة للجانب الاقتصاديّ والتجاريّ للبلدة القديمة من القدس بشكل خاص والمدينة المقدّسة بشكل عام[9].

وقد تمّ التّقدّم بعدد من الآليّات المطلوبة للتّدخّل المباشر لمواجهة التّحدّيات الّتي تشكّل تهديداً للحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس. وتتركّز تلك التّدخّلات في التّوجّه مباشرة بإعداد الملّفات اللازمة لكلّ محلّ تجاريّ مغلق أو مهدد بالإغلاق لمعالجة أسباب إغلاقه، سواء أكانت قانونيّة أم ضريبيّة أم تسويقيّة وغيرها. ويمكن أن تكون الغرفة التّجاريّة مؤهّلة للقيام بذلك، كما يمكن أن يوفّر عمل الغرفة التّجاريّة أساساً للتّخطيط للسّنوات القادمة. وبناء على نتائج المسح والمقابلات الفرديّة واللقاءات البؤريّة، فإنّه من المتوقّع ألا يتمّ إعادة فتح نسبة لا بأس بها من المحلّات التّجاريّة بناء على عملها السّابق، فلم تعد تلك المحلّات توفّر سلعاً وخدمات جاذبة للزّبون أو المستهلك، وهنا لا بدّ من التّفكير في الآفاق الممكنة لإعادة تشغيل المحلّات والمباني، والبحث أيضا في مدى توفّر الشّروط الأساسيّة والضّروريّة لتحقيق ذلك.

تركّز نتائج هذه الدّراسة على تطوير محاور رئيسة لرؤية عمليّة للعمل بموجبها في القدس كما وردت في هذه المقالة، حيث تمّ التركيز فيها على كون القدس هي العاصمة ومركز العمل السّياسيّ والوطنيّ الفلسطينيّ، وأنّ هذا يتزامن مع كونها مركزاً سياحيّاً وثقافيّاً وتجاريّاً/ وخدماتيّاً. من النّاحية التّجاريّة هي مركز تجاريّ وخدماتيّ لسكّانها وزوّارها من السّيّاح والحجّاج. وبما أنّ مفتاح التّنمية فيها هو السّياحة فلا بدّ من تطوير قطاعها التّجاريّ بما يخدم السّياحة الداخليّة والخارجيّة (سعادة، ٢٠١٩) ويلبّي حاجات المستهلك المحلّيّ الّتي لا تقبل الثّبات كون التّغيّر والتّحديث حالة دائمة. وكان تطوير قطاع السّياحة من حيث البنية التّحتيّة للمحلّات المغلقة، وإعادة فتحها ضمن الرّؤية الفلسطينيّة، بحيث تقدّم الخدمات اللازمه للسّيّاح بشكل متطور ولائق وذو هوية فلسطينيّة، عبر تجهيز محلّات مغلقة في أسواق أو طرق أو عقبات ليتم فتحها لتكون مقاصد للحياة الثّقافيّة في المدينة، وتطوير تجارة التّجزئة والجملة باعتماد أساليب التّسويق المتقدّم والتّجارة الإلكترونيّة، وذلك عبر تقديم دورات تدريبيّة لتجّار القدس، و نقل دوائر حكوميّة إلى البلدة القديمة بأشكال مختلفة، مثل دائرة التّربية والتّعليم، ودوائر السيّاحة المختلفة[10].

ويمكن أن تكون جامعة القدس بالتّعاون مع الغرفة التّجاريّة بتقديم دورات للتّجار في مجالات الضّرائب والمحاسبة والقانون لمساعدة التّجّار في متابعة أعمالهم وإعداد البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات المؤسسات المقدسية وسوق العمل المقدسي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الجعبة، نظمي. (٢٠٠٩). في دليل القدس: حضارة وتاريخ،القدس عاصمة الثّقافة العربّية. الغرفة التّجاريّة والصّناعيّة في القدس.
- الجعبة، نظمي. (٢٠١٩). حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.
- الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينّي. (٢٠١٨). كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ.
- العارف، عارف. (١٩٤٧). المفصّل في تاريخ القدس. (الطّبعة ٤)، القدس: مطبعة المعارف.
- الغرفة التّجاريّة والصّناعيّة في القدس. (٢٠١٨). أجندة الغرفة التّجاريّة الصّناعيّة العربيّة في القدس.
- بدران، آمنة. (٢٠١٧). المحلّات التّجاريّة المغلقة في القدس الشّرقيّة: الأسباب وإمكانيّة إعادة فتحها. مناقشة العمل الميدانّي في ورشة العمل التي عقدت في مكتب منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، أبوديس، يناير ٢٠١٨.
- بدريّة، عمر. (٢٠١٣). القدس، البلدة القديمة،اسواق وحوانيت. مكتبة الحياة، القدس.
- رزق الله، نجوى وخضر، سامي. (٢٠٠٠). البلدة القديمه في القدس: الواقع الحالي وآفاق التّنمية. رام الله، فلسطين.
- عبدالله، سمير. (٢٠١٩). نقص المهارات وفجواتها في القطاع السّياحيّ الفلسطينيّ. رام الله ، فلسطين: منشورات معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة (ماس) .
- عرفة، نور (٢٠١٧). تشخيص الموارد الاقتصاديّة المحّليّة في القدس الشّرقيّة. رام الله، فلسطين: منشورات أبحاث معهد أبحاث السّياسات الاقتصادية الفلسطينيّ- ماس.
- كنفاني، نعمان وزياد غيث. (٢٠١٢). الهيكليّة الاقتصاديّة للمستعمرات الإسرائيليّة في الضّفّة الغربيّة. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- كوسى، كيستين. (٢٠١٥). إعادة إعمار المباني التّاريخّية في مدينة حلب القديمة: المباني العامّة أنموذج. رسالة ماجستير في الهندسة المعماريّة، تأهيل المدن الإسلاميّة والتّاريخيّة، كلّيّة الهندسة المعماريّة –جامعة حلب.
- مركز التّجارة الفلسطينّي، بال-تريد. (٢٠١٠). القطاع الخاص الفلسطينيّ حول الاقتصاد المقدسيّ: حوافز التّصدير. رام الله، فلسطين.
- وحدة القدس في الرّئاسة الفلسطينيّة، (٢٠١٨). الخطّة الاستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة في القدس ٢٠١٨-٢٠٢٢.

المراجع الإنكليزية

- Creative Class Group (2015). Building A Creative Society In Jerusalem. Muncipility of West Jerusalem.
- ELjafari, M. and Abdullah, S. (2019). East Jerusalem›s Economic Cluster. West Bank, Palestine: Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah.
- Haidar, and A. Talib, A. (2013): Adaptive Reuse in the Traditional Neighbourhoodof the Old City Sana›a –Yemen. submitted to Asia Pacific International Conference on Environment-Behaviour Studies University of Westminster, London, UK, 6-4 September.
- Jerusalem Institute for Policy Research l (2017): Statistical Yearbook of Jerusalem, various issues.
- Jerusalem Unit, Office of the President (2010): Strategic Multi sector Development Plan for EJ, Ramallah, Palestine.
- Jerusalem Unit, Office of the President (2018): Strategic Plan of Sectoral development in Jerusalem, 2022-2018, Ramallah, Palestine.
- Othman, A. and Elasaay, H. (2018): Adaptive reuse: an innovative approach for generating sustainable values for historic buildings in developing countries, Organization, Technology and Management in Construction.

- Palestine Economic Council for Development and Reconstruction– PECDAR (2013). Jerusalem Strategic Development plan.
- Palestine Economic Policy Research Institute (2019). Preserving East Jerusalem in the Context of the Two State Solution. Ramallah, Palestine: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).
- Palestine for Development Foundation (2019): Jerusalem Financing Facility to Support SMEs – Old City Intervention to Develop Local Businesses. Presented to Palestine for Development Foundation, Report April 2019.
- Porter, M. (2015). Building a Competitive Jerusalem. Unpublished presentation- draws on ideas from Porter's articles and books.
- The Jerusalem Development Authority (2015). Tourism and Security "Life in the Crisis Lane" Case Study of Jerusalem. Published by the Israeli Muncipilty of Jerusalem.
- Times of Israel (2013): "Jerusalem Mayor says the City's in the Fast Lane". Intreview with Nir Barkat by Times of Israel, 2013-2-11.
- UNCTAD (2013): The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring, Annexation, Isolation and Disintegration. Geneva, Switzerland.

المواقع الإلكترونيّة

- الشريف، هيثم. (٢٠١٦). تقرير بعنوان بضائع إسرائيل ومستوطناتها عند أبواب الفلسطينيين. دنيا الوطن .htm.962402/24/08/2016/www.alwatanvoice.com/arabic/news

- الجندي، أسيل. (٢٠١٨). ماركات إسرائيليّة على النّاصية ... دمج واختراق شرقي القدس. https://metras.co/.

- الحيّ اليهوديّ، موقع المعرفة، تاريخ الإنزال 2017/8/28 .http://www.marefa.org/

- تقرير مراقب دولة الاحتلال يوسف شبيرا الأخير حول «الخدمات الاجتماعيّة للسّكّان العرب في شرقي القدس». (حزيران ٢٠١٩). www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents.

- حارة الشّرف، موقع دنيا الوطن.) (آذار، ٢٠١٥). https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/26/03/2015.

- حارة اليهود، موقع فلسطين. (آب ٢٠١٠). http://palestine.assafir.com/.

- عين على القدس، تقرير حارة الأرمن في القدس القديمة. (تموز ٢٥، ٢٠١٦). https://www.youtube.com/watch.

- عوف، مرفت. (٢٠١٦). لماذا يشتري المستهلك الفلسطينيّ من محلات اليهوديّ رامي ليفي؟ .www.sasapost.com/rami-levy-a-businessman

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (٢٠١٦). اسواق البلدة القديمة. (شباط ٢، ٢٠١٦). www.wafainfo.ps.

- وكالة معاالإخباريّة. (٢٠١٢). تقرير بعنوان بعد انتهاء فترة التّصاريح هل فقد المستهلك ثقته بالتّاجر الفلسطينيّ. .http://www.maannews.net/Content.aspx

- وكالة وفا- مركز المعلومات الوطنيّ الفلسطينيّ. (٢٠١٩). أسواق في البلدة القديمة في القدس. .9714=info.wafa.ps/ar_page.aspx?id

الهوامش

[1]تـم التقسـيم وفقاً لتقسـيم عـارف العـارف لأحيـاء القـدس فـي كتابـه (المفصّـل فـي تاريـخ القـدس) لعـام ١٩٤٧م إلـى أسـواق وعقبـات وأحيـاء، وهـذا التّصنيـف قـد تغيّـر وتبـدّل جزئياً نتيجة التّغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسّية بعد الاحتلال الإسرائيليّ للقدس في العام ١٩٦٧م.

[2]بالرجـوع لمـا ورد فـي كتـاب دليـل القـدس: حضـاره وتاريـخ، القـدس عاصمـة الثقافـة العربيـة (٢٠٠٩)، وأجنـدة الغرفـة التجاريـة الصناعيـة العربيـة – القـدس، (٢٠١٦)، وبدريـة، عمـر، القـدس - البلـدة القديمـة أسـواق وحوانيـت (٢٠١٣).

[3]تم الإعتماد على المسح الشامل للمحلات التجارية في البلدة القديمة من القدس.

[4]يجدر الإشارة إلى أنّ مراقب دولة الاحتلال يوسف شبيرا في تقريره الأخير حول «الخدمات الاجتماعيّة للسّكّان العرب في شرقي القدس» في حزيران ٢٠١٩ ذكر أنّ نسبة الفقر في القدس الشّرقيّة ٧٥٪ وأن ٨١ من أطفال القدس الشّرقيّة في حالة فقر. www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents .

[5]تتوفر قوائم بأسماء التجار المقدسيين لمن تمت مقابلتهم في الأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠ لدى الباحثين.

[6]ضريبة الأرنونا هي ضريبة تفرضها سلطات الإحتلال العسكري الإسرائيلي للقدس الشرقية على البيوت والمحلات التجارية بحسب مساحتها.

[7]من الضّروري هنا الاشارة إلى الرّؤيّة الفلسطينية الرّسمية للقدس الشرقية وفق ما ورد في كتاب الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس والصادرة عن وحدة القدس في الرئاسه في العام ٢٠١٨ والتي تنص على: «القدس مدينه عربيه اسلاميه عالميه بهويه فلسطينيه، تكتسب عزها وفخرها من: تاريخها، وتراثها، واهميتها الدينيه والروحيه المركزيه لجميع الأديان السماويه. وهي تتسم بالحيويه والنشاط وتسهم في التطور الانساني والتنوع الحضاري، والثقافي المحلي والعربي والعالمي وهي جاذبه للحياه والعمل والاستثمار فيها لما تحتويه من بنيه تحتيه، ومؤسسيه ، اقتصاديه، واجتماعيه، وصحيه وتعليميه، وثقافيه وسياحيه، وترفيهيه مميزه، ومستدامه تليق بعاصمة دولة فلسطين العتيده» أما الهدف الأعلى للخطة الاستراتيجية فهو: «القدس الشرقيه العاصمه الابديه لدولة فلسطين، وهي تمتلك المقومات السياسيه ، والاجتماعيه والاقتصاديه كامله. وهي بذلك جاذبه للحياة والعمل» (ص ١٥). أما الرؤيه الفلسطينية كما وردت في كتاب مؤسسة ماس (٢٠١٨) الذي نشر بالشراكه مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية فقد حددت الرؤية الفلسطينية:

"East Jerusalem is an Arab and international city with a Palestinian identity, a treasure of historical, cultural, religious, and spiritural significance for all religions and the eternal capital of the State of Palestine symbolyizing durlable and just peace and a unique detination for all"

أما الأهداف بعيدة المدى ضمن هذه الرؤية فتتلخص في إنهاء الاحتلال، تمكين القدس الشرقية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وتعزيز الوحده بين القدس الشرقيه وباقي محافظات الوطن. ورد في كتاب:

Preserving East Jerusalem in the Context of the Two State Solution, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah ,2018 ,P13.

[8]تتوفر لدى الباحثين، أسماء وقوائم ومواعيد المقابلات التي أجريت مع عديد من تجار البلدة القديمة من القدس خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

[9]منذ أن تم الإنتهاء من هذه الدراسة وعقد ورشات عمل مع عدد من الجهات المذكورة أعلاه فإنه لم تتخذ أية إجراءات فعلية للحد من عدد المحلات التجارية المغلقة في البلدة القديمة من القدس ، في الوقت الذي تزايدت فيه الإجراءات الإسرائيلية المناهضة للوجود الفلسطيني.

[10]لم تصدر أية دراسة بعد إصدار هذه الدراسة وحتى الآن تتناول موضوع هذا البحث ، خصوصاً من الجهات البحثية مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وقد عقد عدد من ورشات العمل بخصوص ذلك والتي تم تغطيتها في وسائل الأعلام المختلفة.